

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





وفتح الحجاج المصنف فذكر منهما ما حضرا وتيسر لهما  
 ذكره فمن ذلك صلوة صلى الله عليه وآله وسلم على من  
 استسبره من الضار فكل يوم احد كنوم بدر فان  
 الصلوة عليهم تأتبه بذلك الاصل وهو لا يتبع ان سارع  
 الخالف في هذا الا اذا نزع في صلوة النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم او احد اصحابه على من لم يفهم دليل خاص على وقوع  
 الصلوة عليه في ذلك العصر فكون قد نفى الصلوة على  
 الاعداء المسلمين من الرجال والنساء واما ولد النبي صلى الله عليه وآله  
 نزع في ثبوت الصلوة على سيدنا ابي ذر والاشترى  
 في انه لم يصل عليهم ولو لم يأت في معنى الصلوة عليهم  
 هذا لا يلزم وقوع الصلوة استنادا الى ذلك الاصل  
 المقرر فلو لم يثبت الصلوة على من استسبره  
 قبل يوم احد كسيدنا بدر بن عبد المطلب لم يلزم  
 دليل خاص فانه لم يأت في معنى الصلوة عليهم حديث  
 صحيح ولا صحيح ولا محض بل قد عني الاقوال  
 بوقوع الصلوة عليهم استنادا الى ذلك الاصل  
 كما لا يخفى لانه انما الصلوة على من استسبره  
 الصلوة ووقوعها على سائر مومني المسلمين في صلوة  
 صلى الله عليه وآله وسلم استنادا الى ذلك  
 على اقربه عصبه واهله بغير دليل خاص  
 وهو ما رواه الامام ابو داود في شرح الحديث  
 في الاستدلال على وجوب الصلوة على السبي  
 ولطيم وقلت انه يصل على السبي في الصلاة  
 كما لو لم يرد من علي عن ابيه عن جده عن علي

لا يثبت الصلوة على من استسبره  
 ولا يثبت الصلوة على من استسبره

عليه السلام

عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 على سيدنا ابي ذر ولم يصلهم ذكره الامام علي في  
 الانتصار في واما ما قيل من ان في هذه الرواية  
 وهما لان الذي في مجموع ريد من علي اما هو انما الصلوة  
 على منتهى احد لان سيدنا بدر وقد وقع بالعلم  
 لا يجوز ان يكون هذه الرواية التي ذكرها المولى باس  
 عن الرواية التي في المجموع ادليس احاد سند لا محض  
 على ما في المجموع وقد روي عنه احاد سند حجاج المجموع  
 فكيف ريد قد يثبت صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 على سيدنا ابي ذر وصلوته على سيدنا احد في واحد  
 من ثقات عنه بوجه اختلاف لطيفا وقد ذكر المولى  
 باس في حطيم شرح الحديث ملحوظا في اوله الى ان  
 لا على طريقا اخرى غير التي في المجموع في هذا الرواية  
 على انها من تلك الطوائف بحسب الوهم وقد يسلم  
 في هذه الرواية الاثبات لانه لو كان المولى  
 ما لعمري الاستدلال على عدم جواز صلوة النبي  
 ولطيم ورواه ريد من علي عن جده عن علي  
 عليه السلام انه قال لما كان يوم بدر صيبوا  
 وقد هبت ريح عاصمهم فبصلي عليهم بسوا النبي  
 الله عليه وآله وسلم ولم يصلهم ذم قال ابو  
 عبد الصرا ووجه الوهم ان سيدنا بدر لم يثبت لهم  
 ولم يؤخذ رويهم وذلك لان الله لم يثبت  
 صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من استسبره  
 يوم احد وكلمه لا يلزم من الوهم في الرواية الاخرى

روي الامام ابو داود



لقد استدل بها المولى في كتابه على ما كانت بعض المصالح على السبيل  
 مخالفة عن الرواية التي كانت سبب الوهم ومخرج الاستدلال  
 لا في نفسها ولا في ما سبقها من مطلب في منها  
 ما في مجموعها من على ما صلوه صلى الله عليه واله وسلم  
 على سبيل الحد والاعتراف في المفتح عنه في الحوادث  
 الواسطة الراوي عن سبيل السلام ويعرض محقق اهل  
 السنن من له الاطلاع النام في علوم الحديث وعنه اهل  
 دفع محقق بها هو معه وف بين ان لكلا مهم بهم  
 سببا يوجب عدم الالتفات الي ما لوه تخالف فهما الحديث  
 من ان احدا من عنده ما خرج والراوي يورث بفهم الوجه  
الاجراء الحرج وان لا يعمل بمع هذا مدروى ذلك العرض  
 اجمع اهل السنن عليهم السلام على توثيق اي حال الرجوع الي  
 ثم ان ما ذكره الحاجون لله من الحج المطلوب والسنن  
 عند ضم ولا معمول بما ذكره الامام المحقق في السنن  
 انهم الورس في المفتح وهو مفرد كلام الحافظ من  
حجر في مقدم فتح البار في السوي وعنه ها  
من عده علم الحديث كما ذكر بما ذلك في مقدمة الحج ها  
 سبحانه الدر كبر انه قوله من منها ما اوجه  
 الامام المؤيد بانها من حدث عند السنن من الورس  
 فالاحزاب ابو بكر الهمري والخاوي والطحاوي والقاسمي  
فهذه والحد بما هو يسع من يملول والحد بما عليه الله  
من عده لله من الورس عن ابن سبع عند السنن من الورس  
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم امر بوم الحد  
حرم وهو بم نزل ه صل عليه الحد بما

هذا الكلام  
 الذي هو  
 في  
 من  
 في  
 في

السنن  
 في

ور  
 في

وما اخرجوه فهو بما اصاح من حدث بن عباس والاحزاب با  
ابو بكر الهمري ما والحد بما الطحاوي والحد بما ابو بكر هم  
ابن الحد بما ابو بكر هم عن محمد بن عبد الله بن عمر والاحزاب با  
ابو بكر بن عباس بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عمر والاحزاب با  
الصلوة الله عليه واله وسلم يوم احد بما الصلوة بم وجه حرم وهو  
مع فكل علم بما حدث ومنها ما اخرج المؤيد  
بانه اصاح من حدث بن اس قال ابو بكر الهمري والاحزاب با  
الطحاوي حدث بن اس من بوق حدث بن عمر بن قاسم والحد  
حدث بما اسام عن ابن الهمري عن ابن سري بن عبد الله  
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يوم احد بما  
وقد مثل به صالح والسنن لولا ان محمد بن صفيان المرزوقي حدث  
السنن من بطون السنن والطحاوي ولفته في ثم ان خبر ابن اسد  
حدث بن رجلاه واذا خبر رجليه بلا راس ولم يصل على احد  
من الشهد اعرف في منها ما اخرج ابن سري  
من حدث بن سعود والحد بما اعان من ما حدث بما احد  
من سليم حدث بما احد بما اعان من السابق عن السنة عن  
بن مسعود قال كان السنن يوم احد بما السنن من  
حدث بن الحد بما ان قال فوضع الله صل الله عليه واله وسلم  
حرم وهي نزل من الصلوة بم وجه الحد بما عليه الله  
وهي وهي نزل من الصلوة بم وجه الحد بما عليه الله  
احزاب امر وهو بن الصحف بن الامام محمد بن احمد  
من سليم الراوي عن عطاء هذا حدث احد بما  
احد بما فتم بن ك ص حدث بما ومنها  
حدث بما وهو حدث بما طويل وهي حرم صل الله

السنن  
 في



صار اصلا من غير اعتداله ولا بيان نطقه كذا في الرواية المردودة ولا يصح  
 لوجه انه يترك الصلوة على جميع السهول انما هو احد على دعوى اسماط الوحي  
 فضلا عن الجرح كيف وقد ورد بالصلاة عليهم واسمع واما ما  
 ذكره من انه ما صح عن النبي من انه الحزب لا العاصم ما اوجب الخاري  
 في معنى كراهته بعض أهل الحزب وبعض الفقهاء وقد بعده بعض  
 المحققين بانه من الغلو في الصحابة اما اولاد من صحابي العقب من لم  
 سعيها الحاضر كتفاتها ما نكل صحبه بل قد روي عن الصحابة انهم قد تركوا  
 كبراهه فلم لا تكون احاديث ائمتنا الصلي على السهول مما لم ير في العلم  
 وكذا عمل ما صح لنا من اسباب الصلوة بصلواته عن غيرها لكونها اولاد  
 ليس بركه في معنى واما ما بنا فلان وهو الحكم ما في الصحابة من العاصم  
 ما صح في غيره مما هو عليه لئلا يفتقر محمدا دعوى واما ما ثقت اولاد  
 له بجره على ما قالوه في غيره مما هو عليه فكلما روي من حكمه بل  
 رواه غيره ويصح عن المرور في الصحابة من جلاوتك واما ما روي  
 في ذلك النسائل والجمع كما فعله بعض من جمع المسئلة الى بعضها  
 وما لو اوجب من احاديث الاثبات واحاديث البغى بان المراد بالصلى  
 في دوامه بالثبوت معها الدعوى وهو الدعوى في رواه الثاني ما  
 السرخي وهذا احل منهم بالعاصم من رواه البخاري وما رواه  
 غيره لان الجرح في العاصم وما احرط قاله العقب في دعوى  
 العواصم معارضة ما في الصحابة ولخصها ما صح عن غيرها من  
 الحديث بانه من الجرح الذي لا يجوز التمسك به لان الاصح في العلم انما  
 كانت الاستمال والتمسك على سوط اعينها فاذا اوجب ذلك

نظام اولادهم

١٥

نظم

ما

١٥

١٥

١٥

١٥

١٥

١٥

١٥

المشروط ويثبت ان جرحه غيرهما والمغ عن المعارضة لهما منهما حتى  
 محض النكاح عن ان حكيها او احدهما بان الراوي المعين قد اختلفت  
 فيهما الشرط ليس مما يقطع به والاول ائمة عليهما كبر من حياهما  
 فالامر دائر في الرواية وفي الشرط واجتihad العلماء في ذلك فمن  
 اعتبر شرطوا القضاة اخر يكون ما رواه الاخر مما ليس فيه ذلك الشرط  
 معارضضا ليس من قبله لان الشرط المعتبره للصلوة عبدة وما اوجبها  
 رواه والملقى لا غيره به وقد يكون ضعف او بواو نقه اخرى لا يعتبر  
 تضعف ذلك المضاعف لان الوثوق ما ضلع على سبب تضعفه له  
 يثبت ذلك قابحا عبده والمقام مقام اجتهاد لا مقام تقليد لهما حاصل  
 كلامه لا يقوله لفظه وقد قاله غيره من المحققين وهو الحق الذي لا يقع  
 المضاعف غيره فهل هذه الاحاديث التي قد يقع بعض من رواها ما ارجحه  
 وحسن بعضها الاخرين اما ما يقع ما يقع فيها او باقتناعها وباعتقادها  
 وكبره هل فيها لا يقع معارضتها لهما الا فدره الليث عن الزهري من  
 زيادة ولم يصل عليهم ولم يبايعها بعد من خلفا احباب الزهري  
 واقتتاد الحارثي في ان مخالفة الليث ليع اصحابه المساوت  
 الهى الحفظ والضبط غير مورور في وجهه الحب سنتا لكرم غيره واما  
 ما روي عن انس في قوله اعطه الحارثي كما ذكره الحافظ بخروحي  
 صاحب الجامع الكافي عن الامام القاسم بن ابراهيم انه قال حدثت  
 انس ابن الذي صلى على سبيل النبوة وقبله لم يصل على سبيلها  
 ليس محمد بن صالح واما ما وقع به في تلك الاحاديث من الخطا  
 والاختلاف في ورثته المنكس وهذا الاختلاف اما هو في عقب الزهري  
 في الصلوة على سبيل الحب واما بعضه فلما كتب علي بن  
 علي السلام اليه من رواه عنه زيد بن علي وكذا رواه القاسم

الارادة











بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ